نظرية العامل أساس أسس التربية في تعليمية اللغة العربية

The Theory Of "El-Aamill" Is The Basis Of Education In The Teaching Of The Arabic Language

تاريخ الإرسال: 2018-01-11 تاريخ القبول: 2018-01-25

الدكتور: عيسى العزري

e.aissa@univ-chlef.dz

جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف (الجزائر)

الملخص:

إن علاقة علم النحو باللغة علاقة وطيدة، وإن كانت اللغة سلسلة كلامية منطوقة أو مكتوبة تستعمل لغرض التواصل فإن علم النحو ذلك العلم الذي يضبط اللغة بقوانين خاصة، فكلاهما يعتمد على الآخر، وأثناء تقعيد النحاة للغة العربية باستقراء كلام العرب رأوا اختلاف الحركات الإعرابية على الكلمة مرة تأتي مرفوعة، وأخرى منصوبة، وثالثة مجرورة، ورغبة لطبيعة التعليل التعليمي ربطوا ظاهرة الرفع بدواعيه، فأدى ذلك إلى القول بعوامل الرفع وعوامل النصب وغيرها من العوامل. إن دراسة النحو في ضوء القرائن قد تكون أصعب من دراسته في ضوء نظرية العامل، وهي عسيرة على طلاب مرحلة الليسانس فما بالك بالمرحلة الابتدائية والمتوسطة والثانوية. فلن تصلح للبدء في تعليمية النحو، ومهما يكن من أمر فإن القرائن اللفظية والمعنوية لا يمكن أن تكون بديلا عن نظرية العامل في تعليمية اللغة العربية لصعوبتها، ولم تكتب لها الاستمرارية.

الكلمات المفتاحية: نظرية العامل ; علم النحو ; تعليمية النحو ; استقراء، اللغة.

Abstract:

Grammatical relations in the language are closely related, although the language is a spoken or written string of words used for the purpose of communication. Grammar is the science that governs the language with special laws, both based on the other. While the grammar of the Arabic language is extrapolated from Arabic, Come raised, and the other set, and the third of the delinquent, and a desire for the nature of educational reasoning linked to the phenomenon of lifting reasons, led to say the factors of lifting and monument factors and other factors. The study of grammar in the light of evidence may be more difficult than studying in the light of the theory of the worker, which is difficult for students in the bachelor's degree, let alone elementary, middle and secondary. Will not be suitable for beginning the teaching of grammar. However, verbal and moral evidence can not be a substitute for the theory of the worker in teaching Arabic to its difficulty, and it is not written for continuity.

Keywords: working theory; grammar; teaching grammar; extrapolation; language

مقدّمة:

لعل لغة من اللغات لم تلق عناية بعلم النحو كما حظيت به لغتنا العربية، فقد عرفت منذ أوائل القرن الثاني للهجرة صفوة من العلماء على وضع أصول علم النحو وقواعده بغية بقائها وتعلّم القرآن الكريم والوقوف على دلالات ألفاظه، وتكمن إشكالية البحث في النقاط الآتية: ما أهمية علم النحو في تعليم اللغة؟ وما علاقة علم النحو بتعليم اللغة؟ وهل نظرية العامل مهمة في اللغة العربية ؟ وهل يمكن استبدالها بوسائل الرابط السياقي(القرائن)، مع توظيف المنهجين الوصفي والتحليلي، وهذا ما تجيب عليه هذه الورقة البحثية.

أمّا النحو في الاصطلاح فنجد في كتب النّحو واللغة تعريفات مختلفة، فمن النّحويين من يقصر مفهوم النّحو على الإعراب فلا يكاد يتجاوزه، بينما نجد اتّجاها آخر يجعل النّحو مفهوما أوسع من مفهوم الفريق الأوّل، ومن الذين يعتمدون المفهوم الأوّل الزّجاجي (ت337هـ)، ثمّ إنّ النحويين لما رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدلّ على المعاني وتُبين عنها، سموها إعرابا أي بيانا، ويسمى النّحو إعرابا والإعراب نحوا سماعا، لأنّ الغرض طلب علم واحد[1].

ومن بَيْن أبرز مَنْ يمثل الاتّجاه الثاني ابن جني (ت 392هـ) الذي يعرّف النّحو بأنّه انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والتنبيه، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها، وإنْ لم يكن منهم وإنْ شذّ بعضهم عنها ردّ به إليها[2]، نستنتج من هذا التّعريف أنّ ابن جني ومَن سار على منهجه جعل النّحو أداء وممارسة لغوية عن طريق محاكاة العرب في كلامها وطريقة بيانها عن مختلف أغراضها.

أهمية علم النحو

إن علاقة علم النحو باللغة علاقة وطيدة، وإنْ كانت اللغة سلسلة كلامية منطوقة أو مكتوبة تستعمل لغرض التواصل فإن علم النحو ذلك العلم الذي يضبط اللغة بقوانين خاصة، فكلاهما يعتمد على الآخر، وليس ثمة لغة بدون نحو، ولا يوجد نحو بلا لغة فعلاقتهما متلازمة. والمعرفة النحوية ضرورية في فهم النصوص، وعلامات الإعراب ليست مقصودة لذاتها، وهو من أهم علوم اللغة؛ إذْ بجهله يكون الإخلال بالتفاهم، يقول ابن فارس في شأن علم النحو: «مِن العلوم الجليلة التي اختصت بها العرب الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يُعرف الخبر الذي أصل الكلام، ولولاه ما مُيِّز فاعل من مفعول ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام ولا صدر من مصدر، ولا نعت من توكيد»[3]، ويؤكد ذلك ابن خلدون (ت808 هـ . 1406م) بقوله: «إنّ الأهم المقدم منها هو النحو؛ إذْ به تَتَبَيَّنُ أصول المقاصد بالدلالة، فيعرف الفاعل من المفعول والمبتدأ من الخبر، ولولاه لجهل أصل الإفادة... فلذلك كان علم النحو أهمّ من اللغة؛ إذ في جهله الإخلال بالتفاهم جملة»[4]، ويعد علم النحو من مستويات النظام اللغوي، ومنطلقا لكل فروع الدراسات اللغوية والأدبية والنقدية والبلاغية، وعلم النحو ليس علما لذاته بل وسيلة لبيان الدلالات.

الإعراب ونظرية العامل

كان العرب يتكلمون العربية سليقة وطبعا، وهي لغة مُتَعَلَّمَة من المجتمع، قال الأصمعي: رأيت أعرابيا ومعه صبية له ممسكة بفم قربة، وخافت أن تغلبها، فصاحت بلغة فصيحة سليمة: يا أبت أدرك فاها، غلبني فوها، لا طاقة لي بفيها. فعلق عليها: ما سمعت أفصح من هذه اللغة.

وارتقت اللغة العربية في صدر الإسلام بنزول القرآن الكريم بها، وأنشئ علم النحو من النصوص بالدليل العلمي الموثَّق باستقراء كلام العرب، وهو مستقٍ منها وليس اجتهادا من العلماء. وظاهرة الإعراب من أبرز الظواهر في اللغة العربية وأصله البيان، ومن أوضح الأمور على هذا أنه لو قرأ أحدهم قوله تعالى: ﴿ **أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ**﴾ (التوبة: 3) بجر "رَسُولُهُ" لاختل المعنى وفسد، وقيل إن حادثة كهذه أدّت وضع علم النحو.

ويعدُّ علماء النحو تعاقب العلامات الإعرابية على آخر الكلمة المعربة أثرا من آثار العامل، يقول سيبويه: «إنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل ـ وليس شيء منها إلا وهو يزول عنها ـ وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العامل ...» [(5)].

اعتمد النحاة العرب في تقعيد العربية ووصف بنيتها ثلاثة أصول شكَّلت منهجهم، وهي: السماع والقياس والتعليل، وكان سيبويه يربط بين الأثر الإعرابي والعامل في مستهل كتابه، فقدْ تعلمَه على أستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي، وتأثر بمَن سابقوه وعاصروه، وإذا كان العامل قرين القياس ونتيجة العلة، فإن من بَيْن سابقي سيبويه من اشتهر بالقياس والعلة، فقد كان عبد الله ابن أبي إسحاق شديد التجريد للقياس[(6)]، وأما العلة فقد سئل الخليل بن أحمد عن العلل التي يعتل بها في النحو« فقيل له: أَعَنِ العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت عن سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، إن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه»[(7)]. فالإنسان بطبعه يميل إلى التعليل قصد الفهم والإدراك إلى ربط الظواهر بعضها ببعض، ومن طبيعة العقل تتبع الجزئيات ليصل إلى الكليات؛ لذا نجد مازن المبارك يقول في هذا الصدد: «ومن طبيعة العقل أن يتتبع الجزئيات ويجمع ما تشابه منها ليطلق عليها حكما عاما ليصل بالظاهر إلى القاعدة العلمية؛ ولذلك فليس غريبا أن يكون السؤال عن العلة قديما وأن يكون التعليل موافقا للحكم النحوي منذ وجد، وغرض التعليل هو أن يظهر خضوع الظاهرات لقواعد العلم وأحكامه، ثم إنّ النحو لم يلبث أن تأثر بعلوم الدين والكلام فاستمد منها رغبة البحث عن العلة، وأسلوب النظر فيها»[(8)]. والتعليلات النحوية كانت في أول الأمر يسيرة يحكمها الذوق والاستعمال، ولم تبلغ مستوى التعقيد إلا بعد أن وصل إلى مستوى النضج على يد الخليل.

تعليمية النحو ونظرية العامل

أثناء تقعيد النحاة للغة العربية باستقراء كلام العرب رأوا اختلاف الحركات الإعرابية على الكلمة مرة تأتي مرفوعة، وأخرى منصوبة وثالثة مجرورة، ورغبة لطبيعة التعليل التعليمي ربطوا ظاهرة الرفع بدواعيه، فأدى ذلك إلى القول بعوامل الرفع وعوامل النصب وغيرها من العوامل.

ويعلّق محمد حماسة عبد اللطيف على الآثار السلبية لابتعاد العامل من مملكة النحو ويعترض الغيورون على العامل النحوي بأن يقولوا: كيف نعلم النحو للمبتدئين إذن؟ إنَّ دراسة علم النحو في ضوء القرائن قد تكون أصعب من دراسته في ضوء نظرية العامل[9]، وهي عسيرة على طلاب مرحلة الليسانس فما بالك بالمرحلة الابتدائية والمتوسطة والثانوية؟ فلن تصلح للبدء في تعليمية النحو، وأذكر على سبيل المثال هذه الجملة "يجتهد التلميذ في دروسه" فنظرية العامل تيسر إعرابها للمبتدئين باستعمال الخطوات الآتية:

الخطوة الأولى: ذكر النوع.

الخطوة الثانية: ذكر الحكم.

الخطوة الثالثة: ذكر العامل.

الخطوة الرابعة: ذكر العلامة.

يمثل الإعراب مشكلة لكثير من الطلاب، وهو الأساس لمعرفة مدى فهم المعرِب لقواعدِ النَّحو العربيِّ، وطبيعة تركيب الكلام؛ لأنَّه في حقيقته يرجع إلى تطبيق القواعد النَّحوية النظرية على الكلام الفعليِّ؛ وذلك بتحليله وتفكيكه إلى مكوناته التي تركَّبَ منها، وشرح العلاقات التي قامت بين تلك المكوِّنات. ورَغمَ أنَّ العمليةَ تبدو سهلةً إلَّا أنَّ هذا (الإعرابَ) قد أضحى مِن المشكلات عند الطلبة، وذلك لأسباب كثيرة منْ أهمِّها عدمُ وجودِ طريقة منهجية لدى المعرِب يتمثَّلُها حين الإعراب، نعم فضياغُ منهجية واضحة المعالم كان كفيلًا بتحويل الإعراب من فنٍّ ممتع إلى عملية تعذيبٍ للذهن والفكر.

فالعوامل معالم واضحة الأثر في تيسير تعليمية اللغة العربية، وحاجة الإنسان الطبيعية إلى إشباع الرغبة في معرفة السبب، وقد رأى النحاة لا بأس من استغلاله من أجل تعليم العربية لغير أهلها، فغير العربي في حاجة إلى أنى يعرف الأسباب التي تجعل بعض الكلمات مرفوعا وبعضها منصوبا والآخر مجرورا حتى يهتدي بهذه العوامل أثناء نطقه للعربية[10]. ونتأسف لقول تمام حسان: « وفي رأيي – كما في رأي عبد القاهر الجرجاني على أقوى احتمال- أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي وأنَّ فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية»[11]، إن تمام حسان يحَمِّل عبد القاهر الجرجاني القضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية وهو مؤلِّف كتاب العوامل المائة، وهذا من باب التخمين والتأويل، وهذا تفسير غير مقبول. ويقول في الحط من قيمة العامل النحوي: «ولقد أكثر النحاة الكلام عن العامل باعتباره تفسيرا للعلاقات النحوية، أو بعبارة أخرى باعتباره مناط التعليق، وجعلوه تفسيرا لاختلاف العلامات الإعرابية، وبنوا على القول به فكرتي التقدير والمحل الإعرابي، وألَّفُوا الكثير من الكتب في العوامل سواء ما كان لفظيا أو معنويا، ووصل به بعضهم من حيث العدد إلى مائة عامل ... وتناول بعض النحاة كابن مضاء هذا الفهم لطبيعة العلاقات السياقية بالنقد والتفنيد والتجريح، ولكنه بعد أن أبان فسادها بالحجج المنطقية»[12]، إن تمام حسان يتناقض مع نفسه مرة يحتفي بعبد القاهر الجرجاني، وأخرى يستهزئ به من حيث عدد العوامل، ولا يتناسى مؤسس فكرته "إلغاء العامل" بالمدح والثناء عليه رغم أنها قُبرت؛ لأنها لم تلق في عصره مثل ما لقيته في عصرنا الحاضر من حفاوة وتأييد.

إن الذين ينادون بإلغاء نظرية العامل لم يقم أحد منهم بإعادة تصنيف النحو العربي الذي يزحزح العامل من مملكة النحو حتى الآن. ونجد الكثير من هؤلاء ينادون في دراستهم النظرية بإلغاء نظرية العامل، وعندما يتصدون للتأليف في النحو العربي يميلون إلى مراعاة نظرية العامل وضوابطها في تآلفهم.

ونذكر أنموذجا لتمام حسان في الكشف عن العلاقات السياقية، فإذا طلب إلينا مثلا أن نعرب جملة مثل: "ضرب زيد عمرًا " نظرنا إلى الكلمة الأولى (ضرب) فوجدناها قد جاءت على صيغة (فَعلَ) ونحن نعلم أنَّ هذه الصيغة تدل على الفعل الماضي سواء من حيث صورتها أو من حيث وقوفها بإزاء (يَفْعَل وأفْعَل) فهي تندرج تحت قسم أكبر من بين أقسام الكلم يسمى "الفعل". ومِن هنا نبادر إلى القول بأن: "ضرب فعل ماض". ثم ننظر بعد ذلك في "زيد" فنلاحظ ما يلي:

1-أنه ينتمي إلى مبنى الاسم (قرينة الصيغة)

2-أنه مرفوع (قرينة العلامة الإعرابية)

3-أن العلاقة بينه وبين الفعل الماضي هي علاقة الإسناد (قرينة التعليق)

4-أنه ينتمي إلى رتبة التأخر (قرينة الرتبة)

5-أنَّ تأخره عن الفعل رتبة محفوظة (قرينة الرتبة)

6-أنّ الفعل معه مبني للمعلوم (قريتة الصيغة)

7- أنّ الفعل معه مسند إلى المفرد الغائب (وهذا إسناده مع الاسم الظاهر دائما) (قرينة المطابقة) وبسبب كل هذه القرائن نصل إلى أن "زيد" هو الفاعل. ثم ننظر بعد ذلك في "عمرا" وتلاحظ:

1- أنه ينتمي إلى مبنى الاسم (قرينة الصيغة)

2-أنه منصوب (قرينة العلامة الإعرابية)

3- أن العلاقة بينه وبين الفعل هي علاقة التعدية (قرينة التعليق)

4-أن رتبته من كل الفعل والفاعل هي رتبة التأخر (قرينة الرتبة)

5-أن هذه الرتبة غير محفوظة (قرينة الرتبة)

وبسبب هذه القرائن نسارع إلى القول بأن "عمرا" مفعول به[13].

إن المدقق في تعليمية اللغة بالعلاقات السياقية يجدها أعقد من ذنب الضب، وتنفر المتعلمين وتصدهم عن تعليمية اللغة العربية، وقد رحل ابن مضاء ورحلت مع فكرته، ولكن وجدت مَنْ يحييها كأمثال تمام حسان وغيرهم، ورحل تمام حسان ولم تكتب للعلاقات السياقية الاستمرارية، وبقيت نظرية العامل صامدة وميسرة لتعليمية اللغة العربية،كما نستنتج من عبارة " وبسبب كل هذه القرائن نصل إلى أن "زيد" هو الفاعل" أن صاحب العلاقات السياقية ثقلت عليه القرائن اللفظية والمعنوية، وهي فوق مستوى المتعلمين.

التعليل النحوي ليس أثرا من تدخل المنطق الأرسطي

إن نشأة علم العامل مرتبطة بمطلب العقل الإنساني، ولا يقبل شيئا من دون سبب؛ فالإنسان بطبعه يميل إلى التعليل قصد الفهم والإدراك إلى ربط الظواهر بعضها ببعض، ومن طبيعة العقل تتبع الجزئيات ليصل إلى الكليات؛ لذا نجد مازن المبارك يقول في هذا الصدد: «ومن طبيعة العقل أن يتتبع الجزئيات ويجمع ما تشابه منها ليطلق عليها حكما عاما ليصل بالظاهر إلى القاعدة العلمية؛ ولذلك فليس غريبا أن يكون السؤال عن العلة قديما وأن يكون التعليل موافقا للحكم النحوي منذ وجد، وغرض التعليل هو أن يظهر خضوع الظاهرات لقواعد العلم وأحكامه، ثم إن النحو لم يلبث أن تأثر بعلوم الدين والكلام فاستمد منها رغبة البحث عن العلة، وأسلوب النظر فيها»[14]. ويرى ابن جني أن جميع علل النحو موافقة للطباع بدليل قوله: « ولست تجد شيئا مما عَلَّل به القومُ وجوهَ الإعراب إلا والنفس تقبله، والحس منطو على الاعتراف به»[15].

وما العامل في أول أمره إلا ضرب من التعليل، يقول محمد حماسة عبد اللطيف: فقد رأى النحاة وهم يقعدون للغة أن الكلمة قد تأتي مرة مرفوعة، وأخرى منصوبة وثالثة مجرورة، واستجابة لطبيعة التعليل التعليمي رأوا أن يربطوا ظاهرة رفع الأسماء بدواعيها أو بأحوالها التي تكون عليها فأداهم ذلك إلى القول بعوامل النصب وغيرها من العوامل[16]، هذه لفتة طيبة حسنة يشكر عليها وتؤكد علاقة العلة بالعامل وكيف تولد العامل من خلال البحث في العلل النحوية، واعتمدها النحويون القدامى بما أنهم المؤسسون لها وساروا عليها وانطلقوا منها في تأسيس القواعد النحوية، مما يدل على أنها ركن مهم في النحو العربي فمن دونها لا يقوم إعراب ولا تحدد هوية الكلمة، وهذا دليل قاطع على نفي المعلومة الوافدة التي مفادها أن النحو العربي متأثر في أصل نشأته بالدراسات اللغوية والمنطقية المترجمة. وإذا نظرنا بعين ثاقبة نجد العلة النحوية بِنْتاً للعلة الفقهية.

واهتم العلماء بالعلة، فكل ما يثبتونه من أحكام وقواعد له علته، وله سببه الذي يوجبه، ولكي تكون القواعد صحيحة لا بُدَّ أنْ تكون عللها مُقْنِعَة ومُسَلَّمة[17]. لقد الْتُزِم منهج التعليلات في المؤلفات النحوية حيث بسطوا القول في العلل النحوية، منها تعليل أبي عبد الله الشريف التلمساني عند حديثه عن العلامات الإعرابية ومعاني الإعراب في اللغة بقوله: «واعلمْ أنَّ النحويين ذكروا معاني الإعراب في اللغة لينزلو معاني الإعراب في الاصطلاحي على تلك المعاني؛ لأنَّ المعاني أصل، والإعراب فرع عنها، ولا يُعْلم الفرع إلا بمعرفة الأصل، ولذلك يصح اشتقاق ما اصطلَح عليه النحويون من جميع معاني الإعراب المذكور، فاشتق من البيان؛ لأنه يُبين معنى الكلمة، واشتق من التحسين؛ لأنَّه يُحَسِّن معنى الكلمة، لأنَّ اللحن قبيح، واشتق من التغيير؛ لأنه يغيرها من الفاعلية إلى المفعولية وإلى غير ذلك، واشتق من الانتقال؛ لأنَّه ينقلها من رفع إلى نصب إلى جر وإلى غير ذلك، واشتق من العرفان؛ لأنَّه يُعْرَف به معنى الكلمة»[18]. فأين تَدَخُّل المنطق الأرسطي أو الفلسفة في دراسة اللغة؟

أنصار نظرية العامل من العلماء المحدثين

ولا سبيل للعدول عن نظرية العامل ولها مسوغات البقاء والاستمرارية ولن تطرد من مملكة النحو العربي، وما زالت تجد من يناصرونها ويدعون لها ويقرونها ولن يرضوا عنها بديلا، ومن أنصار "نظرية العامل" عباس محمود العقاد وعلي النجدي ناصف.

أما العقاد فقد تناول نظرية العامل بوصفها «مسألة من أهم مسائل النحو في هذه اللغة، بل هي مسألته الكبرى، أو مسألته الأولى والأخيرة؛ لأنها ترتبط بأسباب الحركة على أواخر الكلمات، وتلك هي أسباب الإعراب والبناء... والنحو كله قائم على اختلاف الحركات على أواخر الكلمات بحسب اختلاف عواملها الظاهرة والمقدرة»[19]، ويفهم من كلام العقاد أنه يلغي وسائل الترابط السياقي في الجملة، كما يبين رأيه في مسألة العامل بقوله: «والرأي الذي انتهينا إليه بعد مراجعة الأقوال المتعارضة في المسألة أن الحكم الصواب فيها وسط بين الطرفين كأكثر ما يكون الصواب بين الأطراف المتباعدة. فالمنكرون للعامل – ظاهرا ومقدرا- مخطئون لأن الشواهد لا تحصى من الشعر المحفوظ في عصر الدعوة الإسلامية على اتفاق حركة الإعراب مع اتفاق الموقع ...وهذا فضلا عن أن الشواهد المطردة من آيات القرآن الكريم ومن الأحاديث النبوية على تعدد رواياتها. ويقابل هذا الخطأ من الطرف الآخر تعميم العوامل على حسب مدلولاتها اللفظية كتعميم حكم الرفع وتأويله بتأويل المعنى المفهوم من لفظ الارتفاع، أو تعميم معاني الجزم والكسر على هذا المثال ثم ضبط مفعول العامل في مواضعه المختلفة على هذا القياس. وإنما يتوسط الرأي الصواب بين هذين الطرفين، فلا جدال في دلالة العامل على معنى متصل بما تفيده الكلمة في موقعها ، وليست الحركة جزافا بغير دلالة الشيوع والتواتر»[20].

وأمّا علي النجدي ناصف من العلماء الذين دافعوا عن العامل وآثاره من التقدير والتأويل؛ حيث يرى أن التأويل والتقدير كليهما ضرورة في العربية لكثرة الإيجاز والحذف إذ كانت لغة قوم يغلب عليهم الذكاء، ويكفيهم في الفهم الإشارة والرمز... ولكنهم اعتمدوا فيها على مبادئ سليمة وأصول مقررة فقاسوا النظير على النظير واستدلوا بالحاضر على الغائب ورأوا المحذوف في المذكور وتهديهم رواية واسعة وملاحظة بارعة [21]، هذا حال اللغة العربية لأن العلماء لم يخلقوا التأويل والتقدير خلقا بل هما من سماتها المميزة لها.

وقد انتقد علي النجدي ناصف ابن مضاء الذي دعا إلى إلغاء العامل وما يتبعه من التقدير والتأويل، ولم يصدر ذلك عن دعوة لغوية صحيحة قائمة على ملاحظة اللغة وتناول نصوصها، بل كان يصدر في ذلك عن نزعة أهل الظاهر في فقه الدين واستنباط مسائله وعدم الاحتكام إلى النصوص بدليل قوله: « وأما العامل الذي يثير ابن مضاء على النحاة ويحمله على القول بأن في تقدير بعض أنواعه افتراء على الله، وانتحال كلام لم يقله سبحانه فالخطب فيه يسير»[22] . إن قضية التأويل والتقدير في اللغة العربية من طبيعتها وسماتها التي تتميز بها وضرورة لا غنى عنها، ولا مبرر لأحد في دفع آثار العامل ما بقيت اللغة على ما خلقها الله محتفظة بسمتها الأصيل وخصائصها المميزة، وليس بوسع باحث مهما أوتي من سعة العلم أن يفعل ذلك؛ لأن خصائص اللغات لا يغيرها فرد واحد يعمد إلى ذلك عمدا، وكل ما بوسع الباحثين أن يفعلوه هو محاولة دراسة هذه الخصائص والجميع يعلم أنّ نحاتنا – رحمهم

الله– أرادوا خدمة اللغة في حدود ما أتيح لهم من وسائل ولم يقصروا في ذلك[23]، ولكل عصر أساليبه ووسائله. ومن يريد إسقاط نظرية العامل يصد الناس عن تعليم اللغة العربية . ويرى علي النجدي ناصف أن قضية التقدير والتأويل في العربية هي من طبيعة القواعد التي يجب أن توضع لها، وهي ضرورة لا غنى عنها للتعمق فيها وفِقْه أسرارها، هذه أهم وجهات النظر في تناول العامل في النحو العربي، فريق يدعو للإلغاء وفريق آخر يدعو للبقاء ولا مناص منه، ومجموعة من غير هؤلاء وأولئك لا يرون الأمر مقلقا[24]، إن العامل النحوي بصورته التي يوجد عليها في كتب النحو عملية تيسيرية على الدارسين، وهو خير ما أبدع العرب.

التجديد في اللغة ليس هدما لنظرية العامل

ومَنْ يدقق النظر في كتاب سيبويه يدرك أصالة علم النحو عند النحاة الأوائل الذين عاشوا في الصدر الأول من الإسلام التي تدل على الفكر الأصيل المبدع؛ لأن خير ما أبدع العرب علم النحو، ونذكر منها نظرية العامل، كما تفطن تشومسكي إلى نظرية العامل وأهميته في المنهج التحويلي على صورته التي لا تبتعد كثيرا على التي جاءت في النحو العربي، والتي اكتشفت من خلال استقراء النصوص، وهو ضروري في البحث العلمي لحديث، ولا سيما عند التحوليين؛ لأنه أداة أصيلة من أدوات هذا العلم، وبدونه يتحول إلى مجرد جمع وتصنيف[25].

وفي ما يتعلّق باللّغويين المحدثين العرب نحن لا نشكّ في قيمة أعمال كثيرة أنجزوها، تناولت مسائل تهمّ اللّغة العربيّة بالدرس والتحليل والإضافة، فأفرزت بحوثا جيّدة، الاستفادة فيها من اللسانيّات الحديثة واضحة ولا ريب، وإنّ ما أضافته إلى التراث النحويّ مكسب لا ينكره إلّا جاحد. ولكن حسبنا في هذا المقام أن نشير إلى بعض النقائص التي طبعت أبحاث هؤلاء، وذلك لوقوفهم عند أطروحات المدارس البنيويّة الوصفيّة وعدم القدرة في تخطّيها إلى ما أُنشئ بعدها، وفي مواكبة تطوّر الدرس اللّسانيّ الحديث. وللتدليل على صحّة ما نذهب إليه لنقف عند جيل من هؤلاء اللغويّين العرب المحدثين ممّن حاولوا إرساء تصوّرات لسانيّة جديدة تسعى إلى أن تقيم أركانها على أنقاض التراث النحويّ العربيّ، وذلك بنقده ودحض أطروحاته والتشكيك في الكثير من منطلقاته وتوصيفاته وتعليلاته، بتعلّة أنّها لا تتماشى وما وصل إليه علم اللّغة الحديث. ولعلّ من أبرز هؤلاء، وممّا لا يخفى على أحد، لغويّون مشهورون لهم باع في هذا المجال أمثال إبراهيم أنيس وتمّام حسّان وكمال محمد بشر وغيرهم. إنّ هؤلاء ودون مزايدات كَالُوا الاتّهامات إلى النحاة العرب القدامى في أكثر من مناسبة وفي أكثر من موضع، وانتقدوهم انتقادات شديدة، وذلك أسوة بالنقد الذي كان يوجّهه أعلام كبار من المدارس البنيويّة الوصفيّة في أوروبا إلى الأنحاء الغربيّة القديمة، وخاصّة منها النحوَيْن اللاتينيّ والإغريقيّ، وكأنّ ما ينطبق على الأنحاء الغربيّة ينطبق بالضرورة على كلّ الأنحاء القديمة، ومن ضمنها النحو العربيّ.

وللتدليل على ما نقول لنعرض لبعض ما ورد في كتابات واحد من هؤلاء اللغويّين المحدثين العرب لنبيّن هذه التصوّرات المجحفة في حقّ التراث النحويّ العربيّ من جهة، وفي حقّ التطوّرات اللّسانيّة التي ما فتئت تظهر يوما بعد يوم من جهة ثانية. فممّا جاء على لسان كمال محمّد بشر في حديثه عن المنهج المتّبع في الدرس الصرفيّ، وفيما يخصّ الأفعال المعتّلة على وجه الدقّة قوله: إنّ للأفعال المعتلّة منهجين منفصلين: أحدهما تاريخيّ والثاني وصفيّ. ويعنى

الثاني منهما بوصف الموجود بالفعل، مضيفا قوله: ولا يجوز لنا أن نتعدّى هذا الواقع بحال من الأحوال ونحصر عملنا في الوصف دون التورّط في افتراض أو تقدير أو تخمين[26]. وبالنظر إلى ما يقوله الأستاذ كمال بشر وإذا ما قبلنا بالفصل المنهجيّ عنده، وفي اللّسانيات البنيويّة الوصفيّة في التمييز بين المنحى الزمنيّ والمنحى الآنيّ، فليس بالضرورة أن نقبل الحكم على أنّ الدرس اللّسانيّ (وهو وصفيّ بالأساس) أن يقتصر على الموجود، أي على المنجز أو المتحقّق على ألسنة الناس. وبناء على ذلك لا حديث في ما يرى عن الأفعال المعتلّة مثل "قال" و"خاف" و"دعا" و"رمى" إلاّ باعتبارها كذلك. ولا مجال كما يقول كمال بشر، ليتعدّى هذا الوضع بحال من الأحوال. وعليه فإنّ التصوّر المفترض في صيغ من نحو /قَوَلَ/ و/يَقْوُلُ/ و /يَوْصِفُ/ و /مِوْزان/ إلخ.. هي من باب الافتراض والتخمين، الذي لا يُقرّه العلم الحديث، أو هي صور مفترضة من باب ما نَطق به الناس تاريخيّا في يوم من الأيّا. إنّ ما أورده كمال بشر بشأن التصوّر والافتراض مردود عليه. ومبدأ الافتراض هذا مبدأ من مبادئ اللّسانيّات الحديثة. وهذا الافتراض ليس من باب التصوّر التاريخيّ، وإنّما هو من باب التصوّر النظريّ المجرّد. [27] إن دراسة اللغة واللسان من خلال الكلام هو المبدأ الأساسي بالنسبة إلى المدارس البنيوية الوصفية، وذلك بأسبقية المنطوق على المكتوب، وما اللغة عند هؤلاء إلا لغة المشافهة، وما الكتابة إلا ترميز للمنطوق وصورة تقريبية له.

ومن منطلقات المدرسة التوليديّة التحويليّة ليس من اللائق أن نرفض النحو العربيّ أو أن نقبله دون الحكم عليه، أو أن نقلّل من شأنه لا لشيء إلّا لكونه قديما. وقد يكون من الإجحاف أن ننتقد النحو العربيّ انتقادا ينّم عن سوء تقدير أو فهم وعجلة في الخروج بأحكام أو استنتاجات تسمه بالخلط، أو أنّه متورّط في الافتراض والتخمين، أو هو قائم على تأويلات تجافي طبيعة اللّغة.

إن هذا النقد الصريح الذي يوجّهه تشومسكي إلى اللسانيّين المحدثين يجعلنا نعتقد في أهمّية التراث اللسانيّ عموما، والتراث اللسانيّ العربيّ على وجه أخصّ، ويجعلنا لا نأبه بالقطيعة المعرفيّة المفترضة بين الدرس اللسانيّ القديم والدرس اللسانيّ الحديث. وهذا مِن شأنه أنْ يجعلنا نعيد النظر في النحو العربيّ، لا باعتباره نحوا معياريّا تقعيديّا Grammaire normative مثلما هو قائم في أذهان الكثيرين، وإنّما باعتباره نظريّة لسانيّة . وتبعا لهذا فإن الهوّة بين النحو العربيّ واللّسانيّات الحديثة في اعتقادنا هي هوّة متوهّمة أحدثها البعد الزمنيّ من جهة وتمثُّل اللسانيّات الحديثة[28].

ومن باب المفارقة قد نشير إلى أن مصطلح النحو وإنْ كان مصطلحا قديما فهو ما فتئ يفرض نفسه في المجالات المعرفيّة الحديثة، وإنّه لَأدلّ على ذلك الاستعمالات الراهنة المتعدّدة الشائعة اليوم والتابعة للأدبيّات اللسانيّة، مثل النحو التوليديّ التحويليّ والنحو المعجم و النحو الخاصّ و النحو الكليّ والنحو الذهنيّ. وفي المقابل فإنّ مصطلح اللّسانيّات بدوره لم يعد حكرا على اللسانيّات الحديثة، وإنّما هو يطلق على اللسانيّات القديمة أيضا[29].

إن نظريات النحاة العرب الأولين ذات أهمية كبيرة من جانبين: الأول منها لأنها ذات قيمة علمية، والثاني تفعيل مفاهيمها في الميدان التطبيقي فالمعالجة الآلية للنصوص وتركيب الكلام الاصطناعي واللسانيات التربوية[30]. تبقى نظرية العامل مصونة لا تمس.

ما لهؤلاء يصرون على إلغاء نظرية العامل؛ ولقد كانت رحيمة باللغة العربية فإنها خير معين على تعليميتها، أيريدون ضرب اللغة العربية ليصدوا عن تعلّمها وتعليميتها، وأن تشومسكي نفسه يعترف باستفادته من النحو العربي. إن النحو العربي صخرة سوف تتحطم عليها كل النداءات المعادية للنحو العربي، فالنحو العربي أبو العلوم العربية فما رَعَوْه حق رعايته. والإعراب من أهم الظواهر اللغوية في العربية الفصحى، فقد اقترنت الفصحى به واقترن بها، فذكر أحدهما يستلزم ذكر الآخر، ويذكر النحاة أن سبب نشأة علم النحو مرتبط بغاية تعليمية اللغة لغير العرب أو للعرب الذين فسدت لغاتهم نتيجة الاختلاط بالأجانب، والهدف التعليمي يستدعي الارتباط بقواعد معيارية، فكانت العوامل.

خاتمة :

أدرك بعض دعاة الهدم وثوق العلاقة بين نظرية العامل والعربية الفصحى، فدعوا إلى إلغاء العامل، فلا يخفى لهذه الدعوة الخبيثة من خطر على اللغة العربية، كما أن العين لا ترى إلا في النور كذلك اللغة العربية لا تُتَعلّم إلا بنظرية العامل.

وإنّ مستوى الأداء بالعربية – تحدّثا وكتابة– بتعليمية المتعلّمين بنظرية العامل أضبط وأحسن مردودية، وتنمية مهارة الحديث عن طريق المناقشة داخل قاعات التدريس وربطها بنظرية العامل يتجاوب معها المتعلمون من تدريس اللغة العربية بالقرائن اللفظية والمعنوية.

وإنّ محاولة تمام حسان المتمثلة في العلاقات المشتبكة في الجملة فقسّمها إلى طائفتين، سمى الطائفة الأولى "القرائن اللفظية" المتمثلة في البنية الخاصة بالكلمة، ورتبتها من الجملة، ومضامتها لبعض أنواع الكلمات، ومطابقتها لما تتطابق معه، والربط بينها وبين الأجزاء الأخرى، والنغمة التي تقال بها الجملة. وأطلق على الطائفة الأخرى " القرائن المعنوية" ومنها الإسناد النحوي، والتخصيص، والنسبة، والعلامة الإعرابية. وكل قرينة من هذه القرائن تسهم في إيضاح المعنى النحوي.

ومهما يكن من أمر فإن القرائن اللفظية والمعنوية لا يمكن أن تكون بديلا عن نظرية العامل في تعليمية اللغة العربية لصعوبتها، ولم تكتب لها الاستمرارية، فإن نظرية العامل المألوفة كانت جميع أسباب القوة والغلبة إلى جانبها، كما برهنت قوة التراث العربي الخالد على أنه أقوي من كل محاولة يقصد بها زحزحة العربية من مقامها المسيطر.

الهوامش:

(1) يراجع الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، ط 6، مطبعة دار النفائس بيروت لبنان، 1374هـ /1974م ص91.

(2) يراجع الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، ط2، دارالكتب الكتب العلمية، بيروت: 1،34/1952 .

(3) الصاحبي في فقة اللغة وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، تحقيق مصطفى الشويمي، مطبعة مؤسسة بدران، بيروت1964م ص57.

(4) مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مطبعة دار الجبل بيروت(د، ط، ت) ص 603.

(5) كتاب سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط 3، مكتبة الخانجي القاهرة 1988م 13/1.

(6) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله ابن أبي سعيد الأنباري، تحقيق إبراهيم السامرائي، ط2، مكتبة الأندلس بغداد 1970م ص26.

[7] الإيضاح في علل النحو، ص 65،66.

[8] يراجع النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها، مازن المبارك، دار الفكر دمشق، الطبعة الثانية 1971م ص 51 – 71.

[9] يراجع العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة عبد اللطيف، مطبعة دار الفكر العربي القاهرة ص204.

[10] يراجع العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ص199،200.

[11] اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، الطبعة الثالثة، مطبعة عالم الكتب القاهرة 1418هـ/1998م، ص 189.

[12] اللغة العربية معناها ومبناها ص 185.

[13] اللغة العربية معناها ومبناها ص 181،182.

[14] يراجع النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها، ص 51 – 71.

[15] الخصائص، 1/51،50.

[16] يراجع العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص167.

[17] يراجع مقدمة شرح التسهيل ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، مطبعة هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، سنة 1410هـ/1990م القاهرة 1/59.

[18] الدرة النحوية في شرح الجرومية، أبو عبد الله الشريف التلمساني(ت771 هـ)، تحقيق ودراسة، الطالب عبد القادر ياشي، وإشراف أ. د: مختار بوعناني، جامعة السانية وهران سنة 2010م (رسالة ماجستير) ص43.

[19] أشتات مجتمعات في اللغة، عباس محمود العقاد، الطبعة الثانية دار المعارف القاهرة دون تاريخ، ص29.

[20] أشتات مجتمعات في اللغة، ص 149 -150.

[21] من قضايا اللغة والنحو، مصطفى ناصف، مكتبة نهضة مصر بالفجالة (دون طبعة) ص87-97.

[22] من قضايا اللغة والنحو ص 105 .

[23] يراجع العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث،ص198،199.

[24] يراجع مقدمة كتاب المصباح في علم النحو، أبو الفتح ناصر الدين بن علي المطرزي، تحقيق عبد الحميد طلب السيد، ط 1، (دون تاريخ) ص14،15.

[25] يراجع النحو العربي والدرس الحديث ، عبده الراجحي ، دار النهضة العربية بيروت 1986من ص 148.

[26] يراجع دراسات في علم اللغة، كمال بشر، دار المعارف القاهرة مصر1973م ص16.

[27] يراجع موقع الأنترنت النحو العربي واللسانيات الحديثة، عبد الحميد عبد الواحد.

[28] يراجع. موقع الأنترنت النحو العربي واللسانيات الحديثة، عبد الحميد عبد الواحد.

[29] يراجع موقع الأنترنت النحو العربي واللسانيات الحديثة، عبد الحميد عبد الواحد.

[30] يراجع المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانيات الحديثة في العالم العربي، عبد الرحمن الحاج صالح.

المصادر والمراجع

1) أشتات مجتمعات في اللغة، عباس محمود العقاد، الطبعة الثانية دار المعارف القاهرة دون تاريخ.

2) الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، ط 6، مطبعة دار النفائس بيروت لبنان، 1374هـ /1974م.

3) الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، ط2، دارالكتب الكتب العلمية، بيروت: 1952.

4) دراسات في علم اللغة، كمال بشر، دار المعارف القاهرة مصر1973م.

5) شرح التسهيل ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، مطبعة هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، سنة 1410هـ/1990م القاهرة.

6) الصاحبي في فقة اللغة وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، تحقيق مصطفى الشويمي، مطبعة مؤسسة بدران، بيروت1964م.

7) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة عبد اللطيف، دار الفكر العربي القاهرة (د ت).

8) كتاب سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط 3، مكتبة الخانجي القاهرة 1988م.

9) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، الطبعة الثالثة، مطبعة عالم الكتب القاهرة 1418هـ/1998م.

10) المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانيات الحديثة في العالم العربي، عبد الرحمن الحاج صالح.
11) المصباح في علم النحو، أبو الفتح ناصر الدين بن علي المطرزي، تحقيق عبد الحميد طلب السيد، ط 1، (دون تاريخ).
12) مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مطبعة دار الجبل بيروت(د، ط، ت).
13) من قضايا اللغة والنحو، مصطفى ناصف، مكتبة نهضة مصر بالفجالة (دون طبعة).
14) النحو العربي والدرس الحديث ، عبده الراجحي ، دار النهضة العربية بيروت 1986.
15) النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها، مازن المبارك، دار الفكر دمشق، الطبعة الثانية 1971م.
16) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله ابن أبي سعيد الأنباري، تحقيق إبراهيم السامرائي، ط2، مكتبة الأندلس بغداد 1970م.

الرسائل الجامعية

17) الدرة النحوية في شرح الجرومية، أبو عبد الله الشريف التلمساني(ت771 هـ)، تحقيق ودراسة، الطالب عبد القادر ياشي، وإشراف أ. د: مختار بوعناني، جامعة السانية وهران سنة 2010م (رسالة ماجستير) ص43.

موقع الأنترنت

موقع الأنترنت النحو العربي واللسانيات الحديثة، عبد الحميد عبد الواحد.